الديمقراطية والنظام الدولي الجديد

الديمقراطية والنظام الدولي الجديد

الأستاذ رشيد تلمساني : رئيس الفرقة☆
معهد العلوم السياسية (ترجمة جمال شيوخ)

ترتسم مع بداية سنوات الثمانينات عبر دول أمريكا اللاتينية والدول الإشتراكية لأوروبا الشرقية سابقاً وافريقا والدول العربية حركة نحو دمقرطة الأنظمة السياسية . وأصبحت ضخامة تصاعد بهذه الحركة تؤشر على المدى أن طابعها ذو اتجاه واحد .

فعملية الدمقرطة processus de demcratisation في الدول العربية في رهان ديالكتيكي بين ثلاث قوى رئيسية :

- ضغوطات الإقتصاد العالمي والتسلط البترولي .
- استخدام الغرب للإسلام السياسي كوسيلة .
- أزمة الدولة - الأمة وبصفة دقيقة أزمة الدولة - المجموعة الدولة - العائلة الدولة - المخابرات ، أو الدولة - الجهاز ، بمعنى دولة مهيمنة لكن بدون سيطرة .

وأصبحت لهذه القوى الثلاث مع تطورها خلال هذه السنوات قاسم مشترك وهو استعمال العنف الرمزي أو العنف الجسدي . ولقد لعب العنف تاريخيا دائماً دور رئيسي في كل تغير جذري أو ثوري للمجتمع لأنه كما نلاحظ عبر السيرورة التاريخية لم نعرف وقوع تحول جذري بطريقة سلمية وأن الدول والأمم في شكلها الحال هي «مولد التاريخ» .

إن احدى الإشكاليات الرئيسية الحالية للمرحلة المسماة بـ «الانتقال الديمقراطي» Transition Democratique المطروحة في الدول العربية . هو كيف نستطيع أن نقلل من هذا العنف الذي يفكك في العمق عملية بناء الأمة العربية . واذا كان العنف يبدو ضروريا لدرجة معينة ، فكيف يتم تحديد قواعد اللعبة للتقليل من التمزقات الإجتماعية والسياسية والثقافية التي ظهرت في هذه المرحلة .

(☆)رئيس الفرقة

علم السياسة الأنجلو – ساكسوني والمعطى الدولي والجيو – سياسي .

يهتم علم السياسة الأنجلو – ساكسوني كثيراً بالمسألة الديمقراطية في الدول العربية والمجموعات الإقليمية الأخرى التي أصبحت من جهة أخرى النماذج المهيمنة في العلوم الإجتماعية منذ سنوات الثمانينات لا تأخذ في الاعتبار الا نادراً المعطى الدولي والجيو سياسي في تحليلاتها . رغم أن هذه القوة المحركة تساهم بنسبة كبيرة ببصماتها في الإيقاع والميكانيزمات المؤسساتية لعملية الدمقرطة Democratisation في العديد من دول العالم الثالث . ولقد فقدت دول الجنوب الدور الذي كانت تلعبه كفاعلين نشيطين في الساحة الدولية مثلما كان الحال في سنوات الـ 50 والـ 60 وأصبحت اليوم رهانات حقيقية في النظام الدولي الجديد لكن الأمر يتعين ذات التوجه الفيبيري الجديد Webe-Neo rienne مثل عالم الإجتماع محمد بوخبزة والإقتصادي محمد بوزيدي والمؤرخ محمد حربي وهم من بين بعض المثقفين المعروفين عند الرأي العام الجزائري ووسائل الإعلام الفرنسية لا يأخذون في الإعتبار العامل الخارجي في تحاليلهم للتطور الإجتماعي – الإقتصادي والسياسي للجزائر ، بانتمائهم لمدرسة التفكير الأنجلو – ساكسوني لا تبدل ربيبة الأنتليجانسا Lumpeninteligentzia العربية في اغلب الأحيان جهد فكري أساسي لفهم وبالتفصيل الجدلية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وبين السياسة العالمية والسياسة المحلية للوضعية التي تغلب حاليا في الدول العربية ورغم أن مفهوم الدخل هو المفتاح لكل تحليل قاسم للدولة – المداخيل فالمفارقة هي أن محور هذا الدراسات تبقى من جهة أخرى صعبة لأكثر من مستوى – لتفادي السقوط في مأزق نظرية المؤامرة يجب الإشارة أن الغرب الذي بنى على نهب العالم الثالث (بيار جاليه) والذي أبد فيها بعد الديكتاتوريين في دول الجنوب ، له نوعا ما جز من المسؤولية التاريخية في بروز «النظم السلطوية» Autoritatisme في هذه البلدان فبدل أن يعترف هذا الغرب بذنبه لا يزال عكس ذلك يمارس ضغوطات كبيرة ومختلفة «تلقائياً من أجل دمقرطة خاصة» .

في هذه الدراسة سنحاول أن نحصر حدود المعطى الدولي والجيو سياسي للمسألة الديمقراطية في الدول العربية وعلاقته بالاقتصاد السياسي الإقليمي إن أحد الأهداف الرئيسية من هذه الدراسة هو محاولة حصر الرهانات على المستوى الوطني والجهوي للبيرالية الإقتصادية والسياسية في الدول العربية ، داخل الدولة – المداخلي والتابعة ذو الإقتصاد الوطني الضيق والضعيف نلاحظ أن الإقتصاد الدولي يؤثر بشكل كبير على سياسة الدول المحيطة به . ويبقى قانون السوق في هذه الدول محدد من طرف الإقتصاد العالمي رغم الارادة السياسية لإنشاء اقتصاد السوق ، بمعنى اذا كان الدخل هوالمصدر الرئيسي للدخل الوطني ، يصبح من غير اللائق اذا الكلام عن اقتصاد السوق .

وبالنظر الى هذه التمزقات الإجتماعية والثقافية والسياسية التي خلقتها الأحداث التي وقعت في السنوات الماضية تطرح أمامنا عدة أسئلة خصوصية حول الطبيعة الحقيقية لليبرالية الاقتصادية والسياسية الجارية حاليا في الدول العربية .

وما هي الأسس الأيديولوجية لعملية الدمقرطة ؟ هل ستساهم حقيقة في انشاء نظام سياسي ديمقراطي في مجال تسيير الشؤون العمومية ؟ ما هي مكانة العدالة الإجتماعية في هذا النظام السياسي الجديد ؟ وهل سيؤدي – على العكس – الى زعزعة المنطقة ، والسماح بذلك لنشوء نظام سلطوي جديد أكثر تمييزي وقمعي عن النظام القديم ؟ وما هي وظيفة ومكانة الدول العربية في النظام الدولي الجديد للقرن 21 الذي يتم تنفيذه باللجوء الى العنف المسلح باسم «القانون الدولي» مثلما حصل أثناء حرب الخليج عام 1991 ؟ هل سيؤدي الى خلق أمة عربية متجانسة أو إلى فسيفساء من القبائل ؟

مناهضة الأمبريالية والموجة الثالثة من الديمقراطية :

أعطى عالم السياسة الأمريكي بجامعة هارفرد صمويل هانتنغتن في كتابه الأخير حول حركة الديمقراطية الجارية في العالم الثالث والدول الشرقية عنوان : الموجة الثالثة thé third wavec, Democratisatin in the late twentith centary هذه الثورة الديمقراطية الشاملة حسب هانتنغتن هي على الأرجح أهم حركة سياسية لنهايةا لقرن 20 وتجدر الاشارة من جهةأخرى الى أن هانتنغتن كان من أحد كبار المنظرين لنموذج التصنيع والتحديث لسنوات 60 و 70 الذي لا يزال فشله التدميري يترك آثاره في العديد من البلدان .

ويؤكد هانتنغتن في اشارته للتاريخ المعاصر للديمقراطية ، أن العالم عرف ثلاثة موجات هامة ، الأولى تشكلت مع بداية القرن 19 عندما حصلت المرأة على حقها في الانتخاب في مجتمع أغلبيته من الذكور بالولايات المتحدة ولقد اتسعت مشاركتها (المرأة) حتى سنوات العشرينات ، خلال هذه المرحلة ظهرت الى الوجود 30 نظاماً سياسياً ديمقراطياً في العالم .

وبهذا تراجعت الديمقراطية مع مسيرة موسوليني على روما عام 1922 ودامت حتى سنوات الأربعينات حيث انخفض عدد الدول الديمقراطية في العالم آنذاك الى 12 دولة في المجموع .

أما الموجة الثانية للديمقراطية فقد بدأت مع انتصار الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الثانية . وخلال هذه المرحلة التي دامت حوالي 15 سنة ، وصل عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم الى 36 ولقد بدا هذا العدد في التراجع من جديد مع عام 1962 واستمر حتى 1972 بسبب ظهور حركة قوية مناهضة للأمبريالية التي ظهرت في القارات الأربعة للعالم.

وتـزامن هـذا التراجـع الـديمقراطي مـع استقـلال الجـزائر التي تعتبر ثـورتهـا رمـز مكافحـة الاستعمار في العالم . كما ظهرت الى جانب هذه الحركة الثورية كذلك الثورة الثقافية الصينيـة ، والظهور التلقـائي للتسيير الـذاتي في الجـزائر وبروز الـوطنيـة الفلسطينيـة كسـلاح فعـال ضـد الصهيونية وانتصـارات حرب المـدن التي شنهـا شي غيفـارا في عـدة دول من أمريكا اللاتينيـة . والرفض السياسي الذي هز الشيوعية في الدول الشرقية خاصة في تشكسلوفاكيا وانتصار الوحـدة الشعبية في الشيلي ، وظهرت في نفس الفترة حركة العصيان المـدني التي زعزعت الوفـاق الوطني الإجتماعي في الدول الرأسمالية الغربيـة . ولقـد انتشرت هـذه الحركـة بشكل رهيب وواسع أدت بالعديد من المثقفين في العالم الـذين كانوا من أشـد المـدافعين عن إقتصـاد السوق تغيرت مواقفهم عشر سنوات فيما بعد حتى سارعوا الى الإعلان أن الأمبريالية وصلت الى نهايتها التاريخية .

باختصار ، إن اجراء تحليل قاس على هذا التراجع الديمقراطي يعتبر أسـاسي لمعرفـة واضحـة للأحداث الإقتصادية والسياسية التي ستتعاقب بدرجة مذهلة ابتـداء من سنوات الثمانينـات مثل «الآلة المجنونة لتولد هذه الأحداث في الأخير الموجة الثالثـة من الـديمقراطيـة بعـد حرب الخليج والتي سماها الرئيس الأمريكي جورج بوش بـ النظام الدولي الجديد .

لكن حسب هانتنغتن يظهر أن الدول العربية لم تترك هذه المرحلة الثالثة من الـديمقراطيـة التي بدأت تعرفها فعليـا منـذ عـام 1974 ، فـاذا أخـذنـا في الإعتبـار المتغير الحقيقي للتعـدديـة الحزبيـة والإنتخـابـات الحرة حسب النموذج الـذي وضعـه هـانتنغتن والـذي أصبح اليوم مرجعـاً تستند إليه العديد من الدراسات حول عملية الـديمقراطيـة في العـالم نستنتج من هنـا أن 5 دول من مجموع 21 دولة عربية يمكن اعتبارها أنهـا مهـدت للانتقـال الـديمقراطي وهي مصر ، اليمن ، لبنان ، المغرب ، والأردن وغرفت دول أخرى انتخابات حرة مماثلة لكن وقعت فيهـا مخـالفـات وهي الجزائر . موريتانيا ، الكويت ، السودان وتونس .

فالضغوطات الممارسة من قبل مجموعة من القوى المركزية الخارجية وحتى الداخلية لن تتـأخر في احداث ثغرة ديمقراطيـة في النظـام السلطوي في البلـدان التي لم تصلهـا حركـة الـديمقراطيـة وحتى الدول مثل العراق ، سوريا ، ليبيا والمملكات البترولية لدول الخليج العربي سيـدخلون لا محالة في «مستنقع الديمقراطية» في المستقبل القريب . وفي هذا الخصوص بدأت العربية السعودية خلال الأشهر القليلة الماضية بالدخول في عملية ليبيرالية السياسة حيث أصدر الملك فهد بمناسبـة الذكرى العاشرة لاعتلائه العرش ثلاثة نصوص أساسية تهدف الى اصلاح النظام السياسي للمملكة التي وعـد بهـا أيـام الغـزو العراقي للكـويت ، ويعتبر هـذا الاصـلاح الأول للمـؤسسـات حسب الليبيراليين السعوديين ، والعديـد من الملاحظين الأجـانب أنـه بعـد بـدايـة لليبيراليـة جـذريـة

للنظام السياسي في المستقبل . لكنهم يرون في نفس الوقت أن تصاعد الرفض الديني – بمعنى الإسلاموية الموجودة في البلاد – سيؤثر على المدى القصير على عملية ليبيرالية السياسة .

لقد ظهرت حركة الديمقراطية هذه بملازمة مع التطور الاقتصادي الشامل خلال الثمانينات ، ففي شكل هجوم معمم لصالح تحرير قوى السوق «الذي ظهر في العالم ، هذا الهجوم كان متبوعا لرد الاعتبار للمواضيع الأيديولوجية لغلبة الملكية الخاصة ومناهضة الدولة ETATISME-ANTIفي جميع الاتجاهات ومشروعية عدم المساواة الإجتماعية ، هذه «الليبيراليجة الجديدة» Néo LIBERALISMEوهو الإسم الجديد الذي أعطى لهذا الإقتصاد السياسي (الجديد) . بتعظيم مشروعيتها على المستوى العالمي تدعو الى الانفتاح للأموال الأجنبية في الدول العربية كمرادف للتطور الإجتماعي .

ولقد انظمت السلطات القائمة في كل الدول العربية بما في ذلك الدول ذات الاقتصاد الموجه بسرعة الى هذه الشروط المزعومة لعقلانية RATIONALITEالسوق وتراجع دور الدول في التدخل في دائرة الانتاج حتى في الأنظمة الوطنية الراديكالية أين كانت الطبقة السياسية وحلفائها في الماضي من أشد المدافعين للانتقال نحو الاشتراكية في حين أصبحوا اليوم من أشد المدافعين للانتقال نحو اقتصاد السوق . وتحول «رعاة الأنظمة» السلطوية بالأمس الى «رعاة الديمقراطية اليوم» من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية ومن الحرية المسؤولية الى الحرية من نظام سياسي لآخر ، كان اقتصاد السوق اشارة تستعمل للتلميح للرأسمالية وأنه ليست مسألة عملية تاريخية بل مسألة قرارات ادارية .

في مصر كثر الكلام عن الانتقال الديمقراطي منذ 20 سنة في الوقت الذي خسرت فيه حالة الحصار أكثر من 10 سنوات . وظهر العنف كوسيلة صاحبه امتياز للاتصال السياسي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني وبين السلطة والإسلاميين في السنوات الأخيرة .

وانه رغم الممارسة التعددية منذ أكثر من 10 سنوات لم تستطع مصر الخروج من نفق السطوية ذات الوجه الديمقراطي .

ولقد تفاقمت مشكلة افقار وتهميش الطبقات الشعبية منذ سياسة الانتفاضة ولولا المساندة الخارجية التي حصلت عليها نتيجة لدورها الجيو ستراتيجي لعرفت الحكومة المصرية مشاكل عويصة في تسديد ديونها الغذائية التي تتضاءل من يوم لآخر .

وتحصل مصر من الولايات المتحدة الأمريكية على 3 ملايير دولار لخدماتها الاستراتيجية ومن هذه المرحلة الانتقالية تنحاز الحكومة المصرية تدريجيا للأطروحات الغربية فيما يخص السياسة الخارجية ، كما لعبت دوراً كبيراً باستغلالها لقوّتها الاقليمية في جلب الدول الأخرى لهذه

الأطروحات الغربية وخاصة فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي وفي حرب الخليج وكذلك دورها النشيط في النزاع العراقي الأمريكي حيث استفادة من تخفيض نصف ديونها الخارجية .

وتلازم الحركتين يجعل من حقبتنا هذه مرحلة في غاية الغموض أدى من الحقيقة الى خلط شيء بين الحقيقة والآمال . وبين المفاهيم الأيديولوجية والمفاهيم النظرية ، ان الهدف الذي يراد بلوغه من الغموض الذي ينشط جماعة المثقفين الكبار ذوي النفوذ هو الخنق المنظم لكن الأصوات المخالفة من المهم الإشارة الى أن الرقابة أصبحت في المرحلة الديمقراطية محسوسة أكثر مما كانت عليه في النظام القديم .

إن الفوضى القائمة حول اقتصاد السوق نابعة بتأكيد بسيط وواضح : ان اقتصاد السوق يعتبر المحور المركزي والضروري للخروج من الأزمة المتعددة الجوانب ، والأشكال أين يرتبط الاقتصادي بالسياسي والإجتماعي والثقافي في شبكة متداخلة ، وكحل معجزة لهذه الأزمة يقترح الانفتاح الكلي للقوى التي تقود التطور الذي أصبح عالميا ، وبالموازاة وضع نظام داخلي قائم على قانون العرض والطلب ، ان عالمية اقتصاد العالم العربي أصبحت حتمية وهناك توجه قائم على النسيان ان الاقتصاد العربي أصبح جزء من الاقتصاد العالمي عن طريق بيع المحروقات واستيراد المنتوجات الغذائية الضرورية مثلاً .

ان التبعية لكل بلد عربي تجاه الغرب تتضاعف منذ الثمانينات لتصل نسبة 80٪ في التسعينات .

وباشارته لهذه التبعية صرح بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة الجزائري السابق بسخرية «يبدو أن كل أبقار العالم تحلب للجزائر» . نعتقد أن كل السياسات العربية القائمة على حكومية البيع (جون فرانسوا بابار) هذه التبعية أصبحت من جهة أخرى سلاحاً سياسياً رهيباً بين أيدي قوى المركب الفلاحي – الغذائي أمام هذا الوضع رفضت الدول المغاربية أثناء حرب الخليج اتباع حركة التأييد الشعبي القوية للشعب العراقي خوفاً من استعمال السلاح الغذائي ضدها فالسؤال الأساسي هو هل يتمكن اقتصاد السوق من تخفيف عبء التبعية الغذائية وضمان أكبر حرية لهامش المناورة للنظام السياسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الشعوب ! وسيضاعف اقتصاد السوق من هذه التبعية ويزيد في تهميش القوى الشعبية ومن العنف في كل أشكاله .

في الواقع هناك اقتصاد سوف يمكن الدفاع عنه رغم أنه يحتوي على خطأ . وهو ذلك الذي يفرض على السوق قدرة ضمان التوازن العالمي للاقتصاد . بين تجربة الأزمات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية أن آليات التوازن ليست موجودة فالديمقراطية الغربية – كما نعرف – محصورة

فقط في الميدان السياسي الى درجة ما ، بينما يقوم التسيير الاقتصادي على مبدأ عدم دمقرطة الملكية الخاصة والمنافسة .

واذا تحدثنا عن الديمقراطية فانها ستكون ديمقراطية رؤوس الأموال : فللمؤسسة الرأسمالية قوانين التصويت فيها تخضع لعدد الأسهم وبهذا فالسلطة الاقتصادية داخل المؤسسة لا تصبح ديمقراطية فهي تمثل مصدر سلطة مخالف لسلطة الصناديق وهذا الاطار يسمح حسب صيغة مونتيسكيو بخلق فصل للسلطة لتساهم فيمايعرف «السلطة هي التي تحدد السلطة» LE POUVOIRE ARRETTE LE POUVOIRE ورغم التناقضات الداخلية والخارجية للنظام الرأسمالي لفان ربيبة الأنتلجنسيا العربية لم تساهم في انتاج العصرنة التي تستعملها كمرجع (محمد أركون) تعتبر الدمقرطة الغربية هي النموذج المثالي الذي يجب جلبه ، ولنفعل ذلك يكفي أن يكون هناك تطور سياسي .

تعتبر عملية الديمقراطية في العالم العربي كنتاج طبيعي للخضوع لعقلانية السوق الدولية والديمقراطية الغربية كنموذج مثالي ويمكن استنتاج معادلة من هذا المنطق وهي .

إن اتجاه التفكير هذا يذهب الى الاعلان بصوت عال أن الاقتصاد الوطني فاته الوقت وأن السيادة الوطنية هي مفهوم لم يعد صالحا ، أن الروح الوطنية في وقت النظام الدولي الجديد ستؤدي بالضرورة الى تأخر قاتل في المنافسة الدولية . مما سيؤدي الى الانهيار على المستوى الاجتماعي وفي المقابل أصبحت الدول الغربية في نفس الوقت أكثر حمائية فيما تواصل ضغوطاتها على الدول العربية والدول الأخرى لفتح حددها دون قيود لحرية تنقل البضائع .

في هذا الاطار يمكن أن نشير الى الحرب التجارية القائمة والنزاعات الجيوستراتيجية بين دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكين من جهة وبين دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية نفسها من جهة أخرى خاصة بين فرنسا وألمانيا .

إن تحليلاً قاسياً حول العلاقات بين الدول في الغرب يمكن الاستنتاج من خلاله الأنانية الوطنية أو المصلحج الوطنية أصبحت دون شك جد محسوسة أكثر في عالم القطب الواحد مما كانت عليه وقت الثنائية القطبية وان المفهوم التقليدي لمنطقة النفوذ الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة استبدل اليوم بمفهوم مجموعة اقليمية أو اتحاد ومنذ انهيار جدار برلين الذي يعتبر نهاية الأيديولوجيات يفضل اليوم استعمال مفهوم مجموعة بدل مفهوم منظمة نفوذ لأن هذا الأخير له دلالة ذات طابع تقني رغم أن سلوك الدولة أصبح أكثر أنانية مما كان عليه في السابق .

ولا يتردد المدافعون عن اقتصاد السوق أيضا في النمو السريع في اليابان كمرجع وهذه المقارنة

تهدف الى أخذ أحد عناصر المقارنة وجعلها مقياساً ويعود هذا النمو الياباني أكثر الى تدخل الدولة بدل تراجعها حيث لعبت دوراً مصيرياً في التطور الهائل الذي حققه اليابان كما فعلت أيضا في عهد الميجي (MEIJI)بعد الحرب العالمية الثانية حيث لعبت الدول دور المنقب والمنتج والمبرمج والحامي في نفس الوقت بالاضافة الى ذلك نجد أنه لاجراء تحليل حقيقي لميكانيزمات النمو الاقتصادي في دول مثل كوريا الجنوبية أو تايوان التي تجلب اعجاب «النخب الدولارية» وتبين أيضاً أن قوة الدولة لعبت دوراً أساسياً في بروز هذه الدول كقوى اقتصادية وحتى أنه تاريخياً كانت «تدخليّة الدولة» بمثابة القوة المحركة في بروز الرأسمالية أو اقتصاد السوق .

والأخطر من ذلك اليوم هو أن هذه الاقتراحات التي تأخذ الأمور ببساطة ودون أساس علمي وتاريخي زرعت الغموض في صفوف حتى أولئك الذين يكافحون داخل الدول العربية والدول الأخرى من أجل الشفافية في تسيير الشؤون العمومية والتطور الاجتماعي .

بالنسبة الى المملكات العربية ، التي تعتبر من الدول العربية الأكثر استقرارا في المنطقة ، فلم يبق أمامها وقتا طويلا ليأتي دورها حيث ينتظر أن تعرف حلقة من العنف ربما أكثر دموية من الدي تحدث حاليا في الجزائر ومصر . فالرفض الديني السعودي الذي حدث خلال احتلال المسجد الكبير عام 1979 أصبح أكثر تشددا في مواقفه خلال حرب الخليج أين كان ينشر أشرطة كاسيت تحتوي على مواقف تنتقد النظام السعودي «حرب الكاسيت» هذه كان لها صدى واسعا خارج الحدود الوطنية وحتى داخل المجموعة الشيعية التي تقيم بالمناطق البترولية على طول الخليج الفارسي .

ويعتبر هؤلاء مواطنين من الدرجة الثانية في نفس المستوى مع الأجانب الآخرين فهؤلاء الشيعة الذين يمثلون 20٪ من سكان الخليج لن يترددوا – اذا سنحت لهم الفرصة – في اقامة تحالف استراتيجي مع ايران لاقامة جمهورية شيعية . وأشك أكثر أن المظلة الأمريكية الاسرائيلية لن تستطيع أن تأتي لنجدة النظام القائم في حالة ضهور نوع من الدولة الاسلامية في المملكات الخليجية لأن العم سام ربما سيدعم النظام الجديد . باسم المبادىء «الولسونية» في حالة عدم تعرض مصالحها ومصالح حليفتها اسرائيل الاقتصادية والجيوستراتيجية للخطر هناك .

انه ليس من مصلحة القوى الغربية وحلفائها الاقتصادية والجيوستراتيجية أن تزيد في تعميق الأزمة لأن عملية زعزعة الدول العربية قد وصلت الى حدودها المرجوة وهي زعزعة هيكلية للعالم العربي .

ولقد حاول العراق في اطار هذه النظرة المستقبلية تغيير هذا النظام الاقليمي الجديد ، الذي

بدأت ترتسم حدوده مع بداية سنوات الثمانينات عن طويق لجوئه الى احتلال الكويت في أوت 1990 حيث كان يرى أنه باستحواذه على البترول الكويتي ، يستطيع العراق بذلك القضاء على ثغرة التأثير التي كانت تمارسه بعض الدول الخليجية داخل منظمة الأوبيب مما يساعد على العودة الى الوضع البترولي القائم الذي كان سابقاً خلال سنوات الثمانينات لكن هذه المحاولة الفردية - التي شجعت من قبل أقطاب التفكير الجيو - بوليتيك والزعزعة الاقليمية - كان محكوما عليها مسبقا بالفشل والعمل الانتحاري وتحالفت القوى الغربية وحلفائها بسرعة ضد العراق . انتهت في الأخير الى تحطيم البنية الاقتصادية والعسكرية العراقية . وأن عملية اعادة بنائه اليوم لن تكون سهلة في النظام الدولي الجديد الذي لا مكانة فيه للقوى العسكرية الاقليمية فالعراق لم يصبح يمثل خطرا حقيقيا على اسرائيل مثل مصر منذ توقيع اتفاقات كامب دفيد عام 1978 .

وحسب سودوفسكي Brookings institutations of washington أن حرب الخليج زادت المنطقة العربية فقراً أكثر مما كانت عليه عام 1989 ، حيث اتسعت الهوة من جهة بين الدول الغنية والفقيرة ، ومن جهة أخرى بين الطبقات والفئات الاجتماعية داخل الدولة نفسها .

كما أن ديون الدول العربية التي كانت ما بين 5 و 7 ملايير دولار عام 1970 وصلت الى 80 مليار دولار عام 1980 لترتفع الى 250 مليار دولار عام 1991 وفي المقابل وصلت الأموال العربية الموجودة بالخارج - حسب آخر تقدير للجامعة العربية - الى 800 مليار دولار 500 مليار منها تعد أموالا للدول البترولية الخليجية .

وتجدر الاشارة الى أن أول مستفيد من حرب الخليج هي اسرائيل التي يظهر أنها لم تشارك مباشرة في الحرب وهذا ما ساعدها عل توسيع هيمنتها العسكرية بعد الحرب ولقد لعب اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة دورا كبيرا عن طريق ممارسة ضغوطات كبيرة على جورج بوش لاستعمال الخيار العسكري بدلا من الحصار الدولي لتحرير الكويت ونفس الشيء يقال حول تأثير الصهاينة على الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بدفعه الى عدم التردد في اختيار المنطق العسكري وعدم الأخذ في الاعتبار الخيار الديبلوماسي الذي اقترحه الديغوليون DIGAULISTES.

وباختصار استطاعت القنوات الصهيونية أن تحيك عن طريق نفوذها داخل هيئات دولية عديدة ومنظمات غير حكومية في العالم ترجح خيار العرب ضد الرئيس صدام حسين وهذا ما يبين قدرة الصهاينة كفاعلين في السياسة الدولية .

استنتاجات

ان أحد الرهانات الحالية لزعزعة الدول العربية هو خوصصة القطاع العام الذي كان يمثل اعتزاز الطبقة السياسية في سنوات الـ 60ً و الـ 70ً .

ولقد انطلقت عملية الخوصصة في كل من المغرب وتونس ومصر . فيما وافقت الدول الأخرى على هذا المبدأ لكن الصراعات السياسية داخل هذه البلدان تزايدت في المرحلة الحالية بين التشكيلات والجماعات المختلفة للطبقة السياسية ، ومن جهة أخرى بين البرجوازية الوطنية والقوى الاقتصادية الغربية لتحديد أبعاد وخطوات هذه العملية (الخوصصة) .

ففي الوقت الذي تم تأميم في أغلب الأحيان استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في المجال المنجمي في سنوات الـ 60ً و الـ 70ً أصبح بإمكان هذه الشركات اليوم وبنوع من الحرية أن تعيد شراء من البنوك التجارية قروضها عن طريق عمليات اعادة الجدولة المتتالية للدول الأكثر مديونية .

ففي هذا المنظور ، تم وضع ميكانيزم جديد يسعى بـ تحويل الديون الى نشاطات Transformation des dettes en actifs وبالتالي يصبح أصحاب القروض في دولة تكون في وضعية اعادة الجدولة بمقدورهم استعمال هذا الميكانيزم لشراء أو المساهمة في تسيير المؤسسات المحلية .

وحتى الدول التي رفضت علنياً الدخول في اعادة الجدولة ، وافقت نوعا ما على بعض هذه الشروط ، مثل السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالاستثمار في قطاعات استراتيجية تسمى «بالشراكة» Partenariat.

وهذه الشركات المتعددة الجنسيات ، التي كانت منبوذة في السابق ، أصبحت تشجع في السنوات الأخيرة لتزدهر في الدول العربية والدول الأخرى ذات الاقتصاد الموجه .

والجزائر التي كانت رمز الثورة في العالم الثالث ، اقترحت منذ جوان 1991 على الشركات الأجنبية عقود شراكة في مجال التنقيب واستغلال احتياطاتها البدرولية والمصادر الطبيعية الأخرى . هذه الشركات حسب الاخصائيين البتروليين تذكرنا بنظام التنازلات السابق : فعملة الدولة – المداخيل يظهر أنها لم تتغير وان مرحلة ما بعد البترول حسب الخطاب الجديد لاقتصاد السوق هو «البترول دائماً» .

انه لمن المهم أن نسلط بعض الضوء ولو بشكل سريع حتى نبين للمدافعين عن اقتصاد السوق كيف تمت عملية خوصصة قطاع الدولة في الاتحاد السوفياتي سابقا وتطور ما يعرف بظاهرة أمركة COCALISATION العلاقات الاجتماعية فيها . ولقد كان الحديث عن سماح الاتحاد السوفياتي لاحدى الشركات الأمريكية U.S CHEVRON OIL والتنازل كلية استغلال أكبر حقل

بترولي في منطقة «تانغيز» والذي قالت عنه الصحافة أخبار موسكو بعفوية الاستعمار RELENTS DU COLONIALISME والمفجع أكثر أنه على أثر اتفاق تاريخي استطاع القرض الليبوني أن يسترجع القاعة التي كان يملكها بسان بترسبورغ قبل ثورة 1917 كما استطاع أن يحصل من البنك المركزي الروسي على رخصة عالميّة تسمح له بالعمل كبنك روسي في كل مناطق الفيدرالية اقتصاد السوق أو اعادة الاستعمار .

فالأنظمة الشمولية التي كانت تظهر أنها في طريق الزوال ، بدأت تأخذ ثوبا جديدا في العديد من الدول العربية ، وأصبحت السكونية السياسية وأحادية التفكير والأزمة الاقتصادية والاجتماعية تهدد مباشرة المحاولات المحتشمة للدمقرطة داخل بلدان مثل الجزائر وتونس والأردن واليمن .

ويظهر اليوم أن الانتقال الديمقراطي في الدول العربية أصبح رهينةمصالح واحدة بين النخب الدولارية والقوى الاقتصادية والجيوستراتيجية .

وتبقى مسألة الديمقراطية في الوطن العربي دائما هي الراهنة ، لأن الديمقراطية لم تفرض نفسها نتيجة ضغط متعدد الأشكال من السوق الدولية ، لكن تعتبر ثمرة لآرادة الشعوب في التحكم في مصيرها بنفسها وبناء على هذا ستكون ضد النظام الدولي الجديد الذي يهدف الى القضاء على بعض شعوب الإنسانية .